



المملكة المغربية
وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

كلمة السيد محمد بن عبد القادر
الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح
الإدارة والوظيفة العمومية

الدورة السابعة لمؤتمر الدول الأطراف
في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

فيينا 6 - 10 نونبر 2017

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يسعدني كرئيس لوفد المملكة المغربية المشارك في أشغال الدورة السابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أن أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى مسؤولي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وجمهورية فيينا على الجهود القيمة التي تم بذلها من أجل الإعداد لهذه التظاهرة الاممية ولضمان حسن تنظيم هذه الدورة.

وأود كذلك أن أعرب لكم عن آمالي في أن نتمكن سويا من تحقيق أهم أهداف هذا المؤتمر، والمتمثلة في إيجاد أفضل الحلول لمواجهة مختلف العراقيل التي تواجه جهود دول العالم في تطويق ومحاصرة ظاهرة الفساد.

إن تنظيم الدورة السابعة لهذا المؤتمر هو دليل آخر على التزامنا كدول أطراف في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد على مواصلة العمل المشترك من أجل المساهمة الفاعلة والناجعة في تحقيق التكامل المنشود والنهوض بالتعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد.

ونعتبر هذه المناسبة أيضا فرصة لاستعراض حصيلة المنجزات ولتقييم ما تم تحقيقه ولاستكشاف أحسن السبل الكفيلة لتعزيز أواصر التعاون الدولي، ومحطة للتأمل في الأفق المستقبلية لعملنا في مجال

مكافحة الفساد، لاسيما في ظل ما تعرفه دول المعمور من تطورات بالغة الأهمية، وما تواجهه من تحديات اقتصادية واجتماعية وتنموية مشتركة نتيجة الامتدادات عبر الوطنية لجرائم الفساد.

حضرات السيدات والسادة،

لقد جعلت المملكة المغربية، كأغلب بلدان العالم جهود مكافحة الفساد على رأس أولويات سياساتها العمومية وذلك تكريسا للإرادة السياسية لأعلى سلطة في البلاد ولتفاعلها الإيجابي مع المفاهيم الدولية المتعارف عليها في هذا المجال، خصوصا اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ايمانا منا بأن هذه الاتفاقية الأهمية تشكل الإطار الأمثل للقيام بذلك.

كما شكلت مختلف الإصلاحات المهيكلة التي عرفتها بلادنا منعطفا هاما سواء فيما يتعلق بالإصلاح السياسي والمؤسسي والاداري من خلال المراجعة الشمولية للدستور التي أعادت النظر في بنية النسق السياسي والمؤسسي والإداري بوضع آليات للتخليق والشفافية والنزاهة والمساءلة وتديبر وتنفيذ السياسات العمومية.

ولقد أفضت هذه الاصلاحات المهيكلة التي أقرها الدستور إلى تكريس التحول الديمقراطي وتوطيد دعائم المنظومة الوطنية للنزاهة، من خلال :

أولاً: تكريس مبادئ الحكامة الجيد وربط المسؤولية بالمحاسبة وتخليق الحياة العامة ومنع تضارب المصالح وكل الممارسات المتنافية مع مبادئ التنافس الحر والشريف في العلاقات الاقتصادية. فضلاً عن إجراءات قوية في مجال النزاهة ومحاربة الفساد، من خلال معاقبة كل أشكال الانحراف في تدبير الأموال العمومية والرشوة واستغلال النفوذ.

ثانياً : دسترة مؤسسات مكافحة الفساد والوقاية منه كالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها ومجلس المنافسة، وكذا المؤسسات المستقلة الأخرى المكلفة بحماية وتنمية حقوق الإنسان والضبط والحكامة الجيدة، كمجلس حقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط.

ثالثاً : الارتقاء بالقضاء إلى سلطة مستقلة، لما لذلك من دور رائد في استكمال بناء دولة الحق والقانون وإقرار العدالة والذي تعزز بنقل اختصاصات السلطات الحكومية المكلفة بالعدل إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيس النيابة العامة

رابعاً : تعزيز الآليات الدستورية لتأطير المواطنين، بتقوية دور الأحزاب السياسية، في نطاق تعددية حقيقية، وتكريس مكانة المعارضة البرلمانية، والمجتمع المدني.

حضرات السيدات والسادة،

دعماً لهذه الجهود وفي سياق الدينامية الوطنية المتميزة بالوعي المتزايد لدى المواطنين والمجتمع المدني بأفة الفساد ووعياً بأن الظرفية الراهنة تقتضي الابتكار في معالجة إشكالية الفساد، فقد اعتمدنا

استراتيجية وطنية لمحاربة الفساد بالاستناد على مقاربة تشاركية وتشاورية، تركز على مشاركة كافة الفاعلين المعنيين.

وفي سياق التنزيل الفعلي لمضامين هذه الاستراتيجية، وتعبيراً عن التزام كل الأطراف المعنية بمحاربة هذه الظاهرة، فقد تم توقيع على عدة اتفاقيات بين كل الفاعلين لتنفيذ البرامج المسطرة فيها، كما تم إحداث لجنة وطنية لمكافحة الفساد لتتبع تنفيذ هذه البرامج، تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة، تضم في عضويتها كل الاطراف المعنية من قطاعات وزارية وهيئات للحكامة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

وهي لبنة أخرى تنضاف في بلادنا لاستكمال الهندسة المؤسساتية المتعلقة بمحاربة الفساد والوقاية منه.

حضرات السيدات والسادة،

إن مواجهة آفة الفساد تتأسس على الالتزام بمقاربة شمولية تتكامل فيه مختلف الآليات الزجرية والوقائية والتربوية والتواصلية.

ومن هذا المنطلق، فإن للمقاربة الوقائية المكانة المتميزة والعناية اللازمة، لاعتقادنا بوقعها العميق والجذري، ولالتزامنا الثابت بتطبيق مختلف المقررات الصادرة عن مؤتمر الدول الاطراف في اتفاقية الامم المتحدة سيما ما جاء به إعلان مراكش باعتباره مرجعا دوليا في مجال الوقاية.

وهنا لست في حاجة للتأكيد على أن المقاربة الوقائية تركز على التوعية بقيم ومبادئ النزاهة والشفافية وبخطورة ظاهرة الفساد وانعكاساته على الأفراد والمجتمعات، وتعزيز مجهودات التربية

والتحسيس والتواصل، وضمان انخراط المجتمع بكل فعالياته في الجهود المبذولة للوقاية من الفساد ومحاربته.

لقد تم تكريس هذا التوجه من خلال مختلف الاجراءات المتعلقة بالتشجيع على التبليغ عن أفعال الفساد، حيث تم إحداث رقم هاتفي أخضر، بالموازاة مع إصدار قانون متعلق بحماية الضحايا والشهود والخبراء والمبلغين عن جرائم الفساد، وذلك في انسجام تام مع مقتضيات وأحكام اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد.

وإلى جانب هذه التدابير المتخذة فقد تم إعداد مجموعة من الإجراءات ستخرج إلى حيز الوجود بعد إتمام مسطرة المصادقة عليها، كمشروع القانون المتعلق بحق الحصول على المعلومة، الوارد في المادة العاشرة من الاتفاقية، ومراجعة المنظومة الجنائية الهادفة إلى ملاءمة أحكامها مع الاتفاقيات الدولية وأيضا إعطاء الانطلاقة لمشروع وطني لإصلاح الادارة سيما ما يتعلق بتحسين الاستقبال وتنظيم مسطرة تلقي ومعالجة الشكايات.

وإيماننا منا بأهمية المقاربة الوقائية سنتقدم بمشروع قرار حول متابعة تنفيذ إعلان مراكش للوقاية من الفساد، نتمنى منكم دعمه واعتماده من بين توصيات هذا المؤتمر.

حضرات السيدات والسادة،

اسمحوا لي قبل أن أختتم هذا البيان أن أذكر بالمشاركة الفاعلة لبلادنا في أشغال مختلف دورات مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الألفية و فرق العمل التي أحدثها ، والتفاعل الموضوعي مع قراراتها وتوصياتها، كالقرار 1/3

المتعلق بآلية الاستعراض حيث انخرطت وبطريقة إرادية ومنذ السنة الأولى من الدورة الاستعراضية الأولى في هذه الآلية كدولة مستعرضة ومستعرضة. كما تعتبر من بين الدول الأولى التي تخضع للاستعراض خلال الدورة الثانية، ومن الدول الأولى التي أحالت تقريرها في الأجل المحددة في الإطار المرجعي لآلية الاستعراض.

واستكمالاً لهذا المسار فقد رحبت بلادنا بالحوار التفاعلي والمباشر من خلال تنظيم الزيارة القطرية لخبراء الدولتين المستعرضتين. ودعمًا للشراكة الاستراتيجية التي تجمعنا مع أمانة مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات، فقد سعينا إلى توفير كل الامكانيات الممكنة لتسهيل عملية التقييم خلال الزيارة القطرية لترشيد النفقات الآلية، سواء فيما يتعلق بلغة العمل أو تنظيم لقاء خاص بين الخبراء وممثلين عن المجتمع المدني، في سياق التنزيل الفعلي لمضامين القرارات المتعلقة بتشجيع المجتمع المدني في مسلسل الاستعراض ولتوصيات فريق العمل المعني بآلية تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

واليوم نعتبر هذه الفرصة مناسبة لتأكيد دعمنا لهذه الآلية التي كانت موضوع توافقات وتوازنات دقيقة خلال مختلف مراحل وجودها ولما حققته أيضاً من أهداف عملية وملموسة باعتبارها محطة لتقويم أداء الدول في مجال مكافحة الفساد ولتقييم مدى ملاءمة منظومتها القانونية والمؤسسية مع أحكام الاتفاقية الأممية.

السيد الرئيس،

أجدد شكري لدولة النمسا على استضافتها لهذا الحدث الدولي الهام، كما لا يفوتنا هنا، أن أشيد بالجهود القيمة التي ما فتئ يبذلها مكتب الامم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات. متمنيا لأشغال هذه الدورة كامل التوفيق والنجاح.

وإننا لعلى يقين بأن أشغال اجتماعاتنا ستثمر، بحول الله، قرارات وتوصيات مهمة، ومبادرات ملموسة، لخدمة مصالح شعوبنا، ومد المزيد من جسور التواصل والتضامن والتكامل بين بلداننا للتقليل من مخاطر الفساد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.